الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ١٢٧٨/ص
التاريخ: ١٩/٦/٢٠٢٣

معالي وزير الطاقة والمياه الدكتور وليد فياض المحترم

الموضوع: ابداء رأي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في قرار وزارة الطاقة بأنظمة معالجة الصرف الصحي داخل مخيمات النازحين السوريين.

المرجع: كتاب صادر عن وزير الطاقة والمياه موجه الى جانب وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 2023/6/7 برقم 11398/و المتعلق بأنظمة معالجة الصرف الصحي داخل مخيمات النازحين السوريين.

تحية طيبة وبعد،

لما كانت مخيمات النازحين العشوائية المنتشرة على طول نهر الليطاني تشكل مصدرا لا يستهان به للتلوث، حيث تقوم معظم مخيمات النازحين السوريين المقيمين ضمن المخيمات والتجمعات على ضفاف نهر الليطاني بتحويل النفايات السائلة والصلبة الناتجة عنها مباشرة و/أو بتجميعها ضمن خزانات بلاستيكية من ثم تحويلها مباشرة إلى مجرى نهر الليطاني وروافده كما إلى أقنية مشاريع الري التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

منذ العام 2018، تقوم الفرق الفنية التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني بجولات تفقدية ومسح شامل للمخيمات الواقعة في منطقة الحض الأعلى لنهر الليطاني تبين التالي:

- **وجود ما يقارب 974 موقعا يضم حوالي 11466 خيمة وقد بلغ العدد التقديري للنازحين المتواجدين في هذه المواقع حوالي 68645 نازحا سوريا.**
- **تقدر كميات المياه المبتذلة الناجمة عن المخيمات الواقعة على ضفاف نهر الليطاني في منطقة الحوض الاعلى لنهر الليطاني دون معالجة مسبقة، بحوالي 2,104,655 متر مكعب سنويا.**
- **تشهد شبكات الصرف الصحي المتصلة بالمساكن المكتظة بالنازحين السوريين تدفق مستمر وبكميات هائلة تتخطى القدرة الاستيعابية للشبكات القائمة بحيث تشكل برك طبيعية من مياه الصرف الصحي في الأحياء والاراض المحاذية لمجرى نهر الليطاني و/أو قنوات الري المحاذية لهذه المساكن.**
- **وجود العديد من تمديدات غير مرخصة للصرف الصحي مما يؤدي إلى تسكير المجرى الرئيسي وفيضان الريغارات الموجودة نتيجة تخطي قدرة الشبكات المحلية على استيعاب الكميات المحولة عليها بالإضافة إلى عدم وجود جورة صحية حسب الأصول الفنية لتلقي كميات مياه الصرف الصحي ومعالجتها.**

بناية غناجة و سرسق، بشارة الخوري، بيروت لبنان، ص.ب: ١١-٣٧٣٢ بيروت لبنان،
هاتف: ٦-١١٢ ٦٦٢ (١) ٩٦١+ فاكس: ٤٧٦ ٦٦٠ (١) ٩٦١+ البريد الإلكتروني: litani@litani.gov.lb

- إن محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تم بناؤها من خلال التمويل الدولي لا تزال لا تعمل أو تعمل بأقل من طاقتها بسبب عدم وصل و/أو تمديد كافة الشبكات الموصولة إليها. وهذا يعني أن8% فقط من مياه الصرف الصحي يتم معالجتها، بينما تبلغ تغطية شبكة الصرف الصحي 60%.

بناء على ذلك، قامت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالإجراءات التالية للحد من التلوث الحاصل بسبب المخيمات العشوائية:

- توجيه كتاب من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتاريخ 16-8-2018 الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين توضح فيه خطر توزيع النازحين السوريين على ضفاف نبع الغزيل أحد روافد نهر الليطاني على نحو يلوث النهر ويهدد صحة النازحين واللبنانيين.
- توجيه كتاب بتاريخ 9-10-2018 الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تمنت فيه المصلحة لو تمت مراعاة الظروف البيئية التي يعيش بها النازحون من جهة، والتي تسببها تجمعاتهم من جهة اخرى، وتحملها مسؤولية تفاقم الأزمة البيئية في الحوض الاعلى نتيجة تصريف النفايات السائلة والصلبة لتجمعات النزوح، وكذلك التدهور البيئي في الحوض الادنى نتيجة تحويل الصرف الصحي لبعض المباني التي يقطنها النازحون لا سيما في بلدة البيسارية.
- توجهت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتاريخ 15 كانون الثاني 2019 بكتب الى كل من وزارة الطاقة، محافظ البقاع والهيئة العليا للإغاثة تطلب فيهم منع المفوضية السامية من اعادة مخيمات النازحين الى ضفاف النهر في المواقع التي تعرضت للفيضان خلال موسم الشتاء الحالي وذلك حرصا على حياة النازحين ولحماية نهر الليطاني.
- تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتاريخ 2019/3/19 بإخبار إلى النيابة العامة المالية بوجه الجهات التي ترعى مخيمات النازحين والتي تبين أن عدد منها يقيم مخيمات فوق الأملاك النهرية وفي الأملاك العامة بالإضافة إلى **قيام متعهدين مكلفين من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتصريف صهاريج مياه الصرف الصحي في مجرى النهر بدل من تفريغها في محطات التكرير**. وكذلك تبين أنها تقوم بإنشاء حمامات متنقلة أي حوالي 20 ألف حمام تصب في نهر الليطاني مباشرة.
- توجيه سلسلة من المراجعات والمراسلات بموجب مهام الحوكمة وتنسيق الجهود المخولة لها حول تطبيق القانون رقم 63 تاريخ 2016/10/27 وحول تطبيق القانون 64 الصادر في 3 تشرين الثاني عام 2016 المتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض لمشروع " الحد من تلوث بحيرة القرعون"
- بتاريخ 2020/11/5 وجهت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني كتاب إلى مجلس الإنماء والإعمار يتضمن طلب تحويل الميزانية الخاصة بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني (بلغت حوالي 700 ألف دولار أميركي) ضمن مشروع "الحد من تلوث بحيرة القرعون" المنصوص عليه في اتفاقية القرض بقيمة 55 مليون دولار

أميركي بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير – القانون رقم 2016/64 لتنفيذ أعمال اخرى خصوصا فيما يتعلق بإنشاء المزيد من شبكات الصرف الصحي وربط الشبكات التي تصب في نهر الليطاني بمحطات التكرير العاملة في زحلة وجب جنين وصغبين، والا لتشغيل محطات التكرير.

- تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإخبار عاجل الى النيابة العامة المالية ضد 17 جمعية لبنانية ودولية تعنى بشؤون النازحين السوريين واتهمت هذه الجمعيات بتلويث نهر الليطاني وروافده ومشاريع الري التابعة له.
- تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بشكوى بوجه جمعية "سوا للتنمية" بتاريخ 2022/8/3 بسبب التخلف عن تفريغ خزانات مياه الصرف الصحي التابع للمخيمات وتحويل الصرف الصحي الغير معالج إلى مجرى النهر مباشرة.
- بتاريخ 2022/8/3، تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بشكوى جزائية امام النيابة العامة المالية، الى وزارة الداخلية والبلديات القاضي بسام المولوي والى مفوضية شؤون اللاجئين تطلب **بموجبه التعميم على البلديات الواقعة ضمن حوض نهر الليطاني المجاورة لبحيرة القرعون بالتشدد بمنع تدفق مياه الصرف الصحي الغير المعالج والناتج عن مخيمات النازحين السوريين حفاظاً على مياه النهر والبحيرة التي تغذي مشاريع ري المزروعات في البقاع والجنوب** .كما وزيادة الرقابة على الجمعيات الغير حكومية والتي تستفسد من تمويل ومشاريع المفوضية تحت شعار مساعدة النازحين والحفاظ على البيئة والصحة العامة.

إن التحديات الجديدة تتطلب أساليب جديدة مبتكرة، كتطبيق أسس الحوكمة الحديثة كالتوعية والمشاركة في وبناء سياسات مائية فعالة وإعادة توزيع وحصر المهمات، واللامركزية، والإدارة السياسية القوية والعادلة وتطبيق الديمقراطية الإدارية من خلال المشاركة والحوار وتوافق الآراء. **كان أبرزها إصدار قراراً من قبل القاضي المنفرد الجزائي في زحلة الرئيس محمد شرف بتاريخ 2019/7/9 قضى بموجبه بإلزام مؤسسة الرؤية العالمية بإنشاء محطة تكرير مخصصة لتنقية مياه الصرف الصحي في كل مخيم وذلك خلال مهلة شهر من تاريخ تبليغ القرار تحت طائلة غرامة بقيمة 10 ملايين ليرة عن كل يوم تأخير**. الا ان وزارة الطاقة رفضت تنفيذ القرار وعرقلة تنفيذه وعارضت إلزام جمعيات النازحين بتركيب وحدات معالجة مؤقتة للصرف الصحي لمخيمات النازحين بحجة هدر المال العام والازدواجية مع مشروع المخطط التوجيهي المعتد لمعالجة مشكلة الصرف الصحي (محطة المعالجة في المرج) والذي لا يزال لم يبصر النور. ومن ثم قامت محكمة الاستئناف الجزائية بفسخ هذا القرار.

توصيات واقتراحات لحل جزئي خاص بموضوع الصرف الصحي الناتج عن مخيمات النازحين العشوائية:

- إن مبدأ الحفر الامتصاصية وخزانات تجميع الصرف الصحي للمخيمات/ منازل الغير المتصلة بشبكات الصرف توفر الحد الأدنى من مخاطر تسرب مياه الصرف الصحي الخام مباشرة إلى البيئة وتلوث موارد المياه الجوفية (LCRP، 2017)
- ضرورة الطلب بإبعاد و/أو إزالة ومنع إقامة أية تجمعات للنازحين على ضفاف نهر الليطاني إلا إذا كانت خارج استملاك المصلحة وتراعي الشروط الصحية والبيئية لجهة معالجة النفايات السائلة والصلبة، وتراعي حسن استخدام الموارد المائية، كما إن الاستفادة من الأراضي الزراعية مهم وأساسي إلا أنه لم ولن يتم إلا من بعد إزالة النازحين والمخيمات العشوائية الواقعة على ضفاف نهر الليطاني والأراضي الزراعية المجاورة له.
- موضوع سحب المياه المبتذلة من الجور الصحية للمخيمات في حال تجميعها في خزانات/جور سيخفف من وطأة التلوث الحاصل إلا **أنه يجب تفريغها في شبكات الصرف الصحي ضمن النطاق البلدي المحدد يصل بدوره إلى محطة معالجة قيد التشغيل وفعالة، كما وضمان ان يقوم المتعهدين العاملين لصالح مفوضية اللاجئين من تفريغها في محطات التكرير فعلياً وعدم تفريغها في الأراضي المكشوفة و مجاري الأنهر وروافدها على غرار الواقع القائم حالياً، كما والتأكيد من تشغيل محطات التكرير وتحديد الجهة المسؤولة عن تشغيلها سواء مجلس الانماء والاعمار – مؤسسات المياه – اتحادات البلديات...**.، وتحديد مدى وجوب تسديد تعرفات وفقا لأحكام قانون المياه 2020/192.
- في حال اعتماد مبدأ شفط الصرف الصحي بشكل دوري يجب التأكد من وجود خزانات لتجميع مياه الصرف الصحي في المخيمات بالدرجة الأولى وعدم تحويلها إلى النهر وتوكيل مؤسسات المياه بمراقبة عملية تنفيذ سحب وتجميع مياه الصرف الصحي ومكان تفريغها.
- اقتراح إنشاء هيئة إدارية وتفعيل دور مؤسسات المياه لتقوم بمراقبة– توزيع مهام – مسح وجولات تفقدية دائمة على مخيمات النازحين الواقعة على ضفاف نهر الليطاني مع مراعات القدرات المالية والبشرية المتوفرة و/أو توظيف التمويل المتوفر لإقامة شبكات لا مركزية في المخيمات لهذه الغاية.
- ضرورة زيادة الرقابة على الجمعيات الغير حكومية والتي تستفيد من تمويل ومشاريع المفوضية تحت شعار مساعدة النازحين والحفاظ على البيئة والصحة العامة.
- وبكل الأحوال ان تبيني استراتيجيات لمعالجة الصرف الصحي للنازحين يجب ان يقترن بدراسة أثر بيئي – اجتماعي أيا كان مضمونها او الحل المقترح من خلالها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الادارة / المدير العام

للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة والمياه
الوزيـــر

رقم الصادر: ٥/١١٢٩٨
التاريـــخ: ٢٠٢٢/٦/٧

جانب وزارة الشؤون الإجتماعية

الموضوع: قرار وزارة الطاقة والمياه في ما يتعلق بأنظمة معالجة الصرف الصحي داخل مخيمات النازحين السوريين.

المرجـع: - كتاب محافظ البقاع المسجل تحت رقم ٢٠٢٣/١٨٧ تاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٧.
- كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٨٣/ص تاريخ ٢٠٢٣/٥/١٥.
- كتاب محافظ البقاع المسجل تحت رقم ٢٠٢٣/٥٥٢ تاريخ ٢٠٢٣/٥/١٧.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وحيث أن وزارة الطاقة والمياه قد أعطت، عام ٢٠١٩، موافقة شفهية إلى المنظمات العاملة في قطاع الـWASH ولاسيما اليونيسف، تقضي بالسماح باختبار فعالية وحدات صغيرة لمعالجة الصرف الصحي الناتج عن مخيمات النازحين السوريين، بهدف تخفيف وطأة التلوث الحاصل في نهر الليطاني،

وحيث أننا واكبنا اليونيسف خلال فترة تطوير هذه الانظمة والتي امتدت لثلاث سنوات، وقد جُرِّبت في حوالي ٣٥ مخيم للنازحين السوريين،

وحيث أنه نتج عن هذه الاختبارات ما يلي:

١- منظومات المعالجة تشكل بنى تحتية كبيرة الحجم والقساطل تمتد على أعماقٍ كبيرة ما يؤدي الى:

أ- اضطراب التربة حيث ان غالبية المخيمات موجودة على اراضي زراعية، مما يؤدي الى عدم امكانية الاستفادة منها للزراعة في المستقبل،

ب-الاضطرار الى اللجوء الى ضخ الصرف الصحي المجمع في القساطل الى مستوى محطة المعالجة وتركيب معدات إضافية من محطات ضخ وغيرها داخل المخيمات.

ج- صعوبة إزالة هذه المنشآت عند انتفاء الحاجة اليها.

٢- لا يصل مستوى المعالجة الى المعايير البيئية المطلوبة وبالتالي فلا تبرير للكلفة العالية للتركيب والتي تصل الى معدل ٢٨٠ د.أ/للشخص.

٣- لم تتمكن المنظمات من الإلتزام بالأولويات من حيث المخيمات الأكثر تسبباً للتلوث على نهر الليطاني وابرز الاسباب يعود الى عدم رغبة اصحاب الأراضي في تركيب هكذا معدات وبنى تحتية في اراضيهم لما لذلك من ضرر مستقبلي على جودة التربة، وبالتالي فقد لجأت المنظمات إلى مواقع اخرى أقل اهمية بالنسبة لنا ولا تفي بالغرض.

٤- بالإضافة الى اشكالية انشاء محطة المعالجة والقساطل، لجأ بعض النازحين إلى زراعة بعض المزروعات التي يتم ريّها من المياه الناتجة عن نظام الصرف الصحي المركب ضمن المخيم، كما لجأت المنظمات الى تركيب الطاقة الشمسية بحجة تشغيل محطة الضخ، إلاّ أنها كانت تستعمل ايضاً لاستخدامات فردية، ما يؤدي الى نتائج لا تخدم الهدف الذي من أجله وافقت وزارة الطاقة والمياه على اختبار هكذا أنظمة،

٥- ان انظمة الصرف الصحي بحاجة الى صيانة دائمة من قبل المنظمات، كما وانه بوجود اكثر من ٦٠٠٠ مخيم للنازحين يستحيل تركيب أنظمة فيها كلّها من ناحية الكلفة والادارة والصيانة والأثر على الاراضي الزراعية.

وحيث انه وصلنا اضافة الى كل ما سبق، عدم رضى من قبل المحافظين والبلديات واصحاب الاراضي عن هذه النشاطات.

لذلك، نرى انه من الافضل وقف كل المشاريع الجديدة في هذا الاطار والعودة الى الاجراءات التي كانت قد وضعتها الوزارة مع قطاع الـWASH والتي تقتضي بشفط الصرف الصحي من الخزانات الموصولة بالحمامات في المخيمات بشكل دوري، وتفريغ الصهاريج في غرف التفتيش في الشبكات العامة للصرف الصحي لقاء بدل تكرير يتم التوافق عليهما مع مؤسسات المياه المعنية، ويؤدي ذلك الى إفادة مؤسسات المياه والمساهمة في استمرار خدماتها من جهة، والى رفع التلوث بشكل مضمون وتكرير الصرف الصحي بطريقة آمنة وفعالة من جهة أخرى.

٧ مايو ٢٠٢٣

وزير الطاقة والمياه

د. وليد فياض

نسخة تبلغ الى:

- وزارة البيئة.
- وزارة الداخلية والبلديات
- مؤسسات المياه الاربعة